

بيان صحفي رقم: 2012/03

اجتماع خبراء الاقتصاد والمالية لمناقشة إمكانيات أفريقيا باعتبارها قطب للنمو العالمي

أديس أبابا، 22 مارس 2012: يجتمع الخبراء في مجالات الاقتصاد والتخطيط والمالية في مقر الاتحاد الأفريقي، في إطار المؤتمر المشترك الخامس لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية، ووزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين الذي انطلق في 22 مارس 2012 في مركز المؤتمرات الجديد التابع للإتحاد الأفريقي في أديس أبابا، إثيوبيا.



ويتم تنظيم المؤتمر الذي يعقد تحت شعار " تحرير إمكانيات الكامنة لأفريقيا باعتبارها قطب للنمو العالمي"، من قبل مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة.

وترأس الجلسة الافتتاحية لاجتماع الخبراء السيد عبد الله توري الرئيس المغادر لمكتب لجنة الخبراء والمدير بوزارة التخطيط بجمهورية غينيا. وتحدث فيها الدكتور ماكسويل مكوزالامبا مفوض الشؤون الاقتصادية بمفوضية الاتحاد الأفريقي، والسيد عبد الله جانيه وكيل الأمين العام للأمم المتحدة والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا، والسيد ادماسو نديبي مدير وزارة المالية والتنمية الاقتصادية بجمهورية إثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية.

دعا السيد توري مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى تقديم الدعم للدول الأعضاء بحيث يمكنها تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية في القطاعات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى ولاسيما القطاع الخاص.



عبر الدكتور مكوزالامبا عن إرتياحه بشأن التعاون القائم بين المؤسستين، وأكد على أن مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا قد عملتا بصورة وثيقة معاً في التحضير لمؤتمرات قارية ودولية رئيسية مثل مفاوضات تغير المناخ وقمم مجموعة العشرين وفي معالجة التحديات الاجتماعية والاقتصادية بأفريقيا. ونوه قائلاً: " يجب علي الإعتراف بأن الدعم المستمر والتعاون من جانب الدول الأعضاء قد سهل هذه العملية ".

ووفقاً للدكتور مكوزالامبا، فإن شعار الاجتماعات المشتركة لهذا العام، "تحرير الإمكانات الكامنة لأفريقيا بإعتبارها قطب للنمو العالمي"، وفروعها الأخرى، تمثل أهمية خاصة لأفريقيا. وأكد: " إنها لم تكن لتأتي في وقت أفضل من هذا بالنظر إلى أزمة الديون السيادية الحالية بمنطقة اليورو في سياق التعافي العالمي من الأزمة الاقتصادية والمالية التي حدثت في 2007 / 2008"، مضيفاً بأن العديد من الدول الأفريقية خرجت من الأزمة الاقتصادية والمالية ليس فقط بأفضل مما كانت عليه خلال الأزمات الاقتصادية الماضية فحسب ، بل أفضل من العديد من الدول الأخرى في جميع أنحاء العالم".

وأوضح المفوض أن أداء العديد من الدول المتقدمة أثناء الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية وبعدها أظهر الحاجة إلى مصادر جديدة للنمو من أجل الحفاظ على الاقتصاد العالمي ومعالجة الاختلالات الموجودة حالياً. وأضاف " إن الدول الأفريقية تتيح مثل هذه الفرصة كما اتضح من أدائها الاقتصادي خلال السنوات القليلة الماضية بعد حلقة طويلة من النمو الاقتصادي المنخفض والمتقلب".

وأضاف المفوض، ان هذه الفرصة لا تقدم ذاتها بدون تحديات ينبغي معالجتها كمسألة ذات أولوية للتمكن من وضع أفريقيا كمصدر للنمو العالمي. وأشار " إن سد الهوة في البنية التحتية،



على سبيل المثال، لا تزال تمثل تحدياً كبيراً يتطلب تضافر جهود جميع الأطراف الفاعلة. وكذلك فإن ضمان قيام الدولة بدورها الصحيح في التنمية، وتعزيز التكامل الإقليمي، وتهيئة بيئة مناسبة لإزدهار القطاع الخاص، والاستثمار في الأفراد، وتنمية الزراعة وتعزيز التجارة والاستثمار وحشد الموارد المالية تعتبر أساسية".

شدد السيد عبد الله جانيه في كلمته

الإفتتاحية، على ضرورة وجود رؤية واضحة لأفريقيا بشأن وجهتها ولبناء القدرات اللازمة لتحقيق عملياتها للتنمية والتحويل. وأوضح بأنه لكي تتمكن أفريقيا من تحريك تطورها وتصبح قطباً عالمياً للنمو، فإن عليها الارتقاء لمواجهة تحدياتها المحلية والإقليمية والعالمية واتخاذ سياسات للاستجابة وإجراءات موضوعية بعناية".

وعرض السيد جانيه، ورقة توازن إيجابي في الأداء الاقتصادي القاري على الرغم من أن "الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية العامة" تظهر أن النمو العام في القارة كان 2.7% في 2011، منخفضاً عن 4.6% المحققة في 2010. وأوضح أنه وعلى الرغم من الاضطرابات السياسية في شمال أفريقيا، والجفاف والتحديات المرتبطة به، فقد حققت باقي ارجاء القارة مستوى نمو جيد كالذي حققته العام الماضي.

ووفقاً للأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا، فإن ذلك قد يعزى إلى زيادة الطلب المحلي، والأداء الاقتصادي الجيد بالإضافة إلى ارتفاع ونمو اسعار السلع، إلا أنه حذر من أن المنطقة في حاجة إلى تحسين هياكلها الادارية. وأشار " إن تجربة شمال أفريقيا تظهر أن تلك العوامل ليست كافية وأن تحسين الإدارة يظل أساسياً في التحويل الاقتصادي والاجتماعي"، مشدداً على الحاجة إلى تجمع أفريقي للخبراء القادرين على قيادة هذه العملية، وأضاف أن عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا استرشد بذلك لأكثر من عام وخاصة وأن معيها للتنمية الاقتصادية والتخطيط قد عمل على التسريع في رفع مستوى القدرات اللازمة والتخطيط والإدارة الاقتصادية.

واغتتم السيد جانيه الفرصة ليسلط الضوء على الانجازات الاخرى للجنة الاقتصادية لأفريقيا منها تقارير تطوير الحكم في أفريقيا، التكامل الاقليمي، مبادرة التعليم الإلكتروني الأفريقي، ورؤية التعدين الأفريقي. كما ذكر جائزة الابتكار لعام 2012 لأفريقيا خلال الاجتماع الوزاري باعتبارها ثمرة اللجنة عالية المستوى للعلم والابتكار تحت قيادة رئيس جنوب أفريقيا السابق ثابو مبيكي.



أشار السيد ادماسو في كلمته إلى أنه وخلال الأعوام القليلة الماضية، حققت أفريقيا أداء اقتصادي قوي. وأضاف " أنه وعلى الرغم من تحسن معدلات النمو بأفريقيا خلال الأعوام القليلة الماضية، إلا أنها كانت غير مستقرة وغير كافية لتحقيق الاهداف الإنمائية للألفية". وأوجز بعض التحديات التي تواجه الدول الأفريقية بما في ذلك ارتفاع الاسعار العالمية للنفط، وتأثير أزمة منطقة اليورو الحالية، والبنية التحتية الضعيفة وضعف التجارة البينية الأفريقية. وشدد السيد نديبي على الحاجة إلى معالجة جميع تلك التحديات وتطبيق سياسات اقتصادية سليمة لضمان نمو أفريقيا. وأضاف أنه ينبغي دعم تلك الجهود بالحكم السياسي والاقتصادي الجيد والسلام والأمن.